وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 28 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

القراءات الاقتصادية الرئيسة المتباينة تبقي المتداولين في حالة توتر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط لليوم الرابع، في افتتاح تداولات الأسبوع أمس الاثنين، مع تراجع برنت صوب 80 دولارا للبرميل، مع ترقب المستثمرين اجتماع أوبك+ في وقت لاحق هذا الأسبوع للتوصل إلى اتفاق لكبح الإمدادات حتى 2024.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 39 سنتا، بما يعادل 0.5 بالمئة، إلى 80.19 دولارا للبرميل، في حين بلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 75.10 دولارا للبرميل، بانخفاض 44 سنتا، أو 0.6 بالمئة.

وارتفع الخامان القياسيان قليلا الأسبوع الماضي، وهو أول مكسب أسبوعي لهما في خمسة أسابيع، مدعومين بتوقعات بأن السعودية وروسيا قد تمددان تخفيضات طوعية للإمدادات حتى أوائل 2024، وقد تناقش أوبك+ خططا لمزيد من التخفيضات.

وهوت الأسعار في منتصف الأسبوع الماضي بعد أن أجلت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، فيما يعرف بمجموعة أوبك+، اجتماعا وزاريا إلى 30 نوفمبر لتسوية الخلافات بشأن أهداف الإنتاج للمنتجين الأفارقة. وقالت مصادر في أوبك+ يوم الجمعة إنه منذ ذلك الحين، اقتربت المجموعة من التوصل إلى حل وسط.

وقال محللو بنك آي ان جي، إن معنويات السوق لا تزال سلبية بالنظر إلى مناقشات داخل أوبك + حول حصص الإنتاج، على الرغم من أنهم يتوقعون أن تقوم المملكة العربية السعودية بتمديد خفضها الطوعي الإضافي بمقدار مليون برميل يوميًا إلى العام المقبل.

وقال محللو البنك في مذكرة «من الواضح أننا إذا لم نرَ ذلك فسيفرض مزيدا من الضغوط النزولية على السوق نظرا للفائض خلال الربع الأول من 2024». وقبل اجتماع أوبك+، انخفضت الصادرات المقدرة لدول أوبك إلى 1.3 مليون برميل يوميا دون مستويات أبريل، حسبما قال محللو جولدمان ساكس في مذكرة، بما يتماشى مع أهداف الإمدادات للمجموعة.

وأضاف البنك: «ما زلنا نتوقع تمديد التخفيضات السعودية والروسية أحادية الجانب حتى الربع الأول من عام 2024 على الأقل، وتخفيضات المجموعة دون تغيير، على الرغم من أنه من المرجح أن يكون هناك خفض أعمق للتأمين الجماعي على الطاولة».

ومع ذلك، من المقرر أن تزيد الإمارات العربية المتحدة صادراتها من خام مربان الرئيس في أوائل العام المقبل مع بدء تفويض جديد لأوبك + وتحويل البراميل إلى السوق الدولية بسبب صيانة المصافي، وفقًا للتجار. وقالت وكالة الطاقة الدولية إنها تتوقع فائضا طفيفا في أسواق النفط العالمية في عام 2024 حتى لو مددت دول أوبك + تخفيضاتها إلى العام المقبل.

وقال فيفيك دار، المحلل في بنك الكومنولث: «مع توقعات وكالة الطاقة الدولية بأن الطلب العالمي على النفط سينمو بمقدار 0.9 مليون برميل يوميًا فقط العام المقبل، بانخفاض من نمو 2.4 مليون برميل يوميًا في عام 2023، سيتعين على أوبك + إظهار انضباط كبير في العرض، أو على الأقل مثل هذه القدرة»، لتخفيف مخاوف السوق من حدوث فائض كبير في أسواق النفط العام المقبل. واستقرت أسعار النفط أيضا بعد تراجع التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء، انخفض النفط يوم الاثنين لليوم الرابع مع تطلع المتداولين إلى اجتماع أوبك + المؤجل هذا الأسبوع، وتتبع الأسواق المالية الأوسع نبرة تجنب المخاطرة. وقالوا انخفض خام برنت العالمي ليحوم حول 80 دولارًا للبرميل بعد تراجعه بنسبة 2.3 % خلال الجلسات الثلاث الماضية، في حين يحوم خام غرب تكساس الوسيط حول 75 دولارًا. وانخفض النفط الخام جنبًا إلى جنب مع الأسهم مع بداية تداولات الأسبوع، حيث أظهرت البيانات ارتفاع أرباح الشركات الصناعية الصينية بوتيرة أبطأ بكثير في أكتوبر، مما يسلط الضوء على المخاطر التي تهدد النمو في أكبر مستورد للخام في العالم.

واضطرت منظمة البلدان المصدرة للبترول إلى تأجيل الاجتماع الحاسم لاتخاذ قرار بشأن سياسة العرض لمدة أربعة أيام حتى 30 نوفمبر. وجاء الضعف الأخير في أسعار العقود الآجلة للنفط الخام على الرغم من توقع التجار والمحللين أن تتخذ المجموعة إجراءات إضافية لضبط توازن السوق. وانخفض خام برنت بنحو الخمس من أعلى مستوى سجله في أواخر سبتمبر بسبب زيادة الإمدادات من الدول غير الأعضاء في أوبك+ وانحسار علاوة مخاطر الحرب بين إسرائيل وحماس. وتوقعت وكالة الطاقة الدولية في وقت سابق من هذا الشهر أن تعود السوق إلى الفائض في العام المقبل.

وقال فيفيك دهار، المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي: «ستحرص المملكة العربية السعودية وأعضاء أوبك + الآخرون على تجنب أي انقسام». «وسيتعين على أوبك+ إظهار انضباط كبير في العرض، أو على الأقل مثل هذه القدرة، لتخفيف مخاوف السوق من وجود فائض كبير في أسواق النفط العام المقبل».

وتشير مقاييس السوق إلى ضعف الظروف، ويبلغ الفارق الفوري لخام غرب تكساس الوسيط -الفرق بين أقرب عقدين له- 25 سنتًا للبرميل في حالة الكونتانجو، وهو نمط هبوطي يتم فيه تداول الأسعار الفورية بخصم من العقود الآجلة. وقبل شهر، كانت الفجوة 84 سنتا للبرميل في حالة تخلف، وهو الهيكل المعاكس.في غضون ذلك، في الشرق الأوسط، صعدت ناقلة كيماويات على صلة بشركة تابعة لإسرائيل في المياه بين اليمن والصومال يوم الأحد، وهي الأحدث في سلسلة هجمات على سفن لها علاقات بإسرائيل منذ أن هدد المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران والمتمركزون في اليمن باستهدافهم. وتسلط هذه الخطوة الضوء على ضعف الشحن في نقطة العبور الرئيسة

وفي مكان آخر، ستستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) اعتبارًا من يوم الخميس. ورئيس القمة هو أيضًا رئيس شركة النفط الحكومية في الدولة المنتجة لمنظمة أوبك، مما يجعلها واحدة

من أكثر قمم المناخ إثارة للجدل في الذاكرة الحديثة.

وقال محللو موقع انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، حيث ظلت الأسواق غير متأكدة بشأن المزيد من تخفيضات الإنتاج من قبل أوبك + بعد تأجيل اجتماع هذا الأسبوع، في حين أن توقع سلسلة من القراءات الاقتصادية الرئيسة المتباينة أبقت المتداولين أيضًا في حالة من التوتر.

وتراجعت أسعار النفط الخام للأسبوع الخامس على التوالي، إذ تبددت الآمال في مزيد من تخفيضات الإمدادات من جانب منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك+) إلى حد كبير بسبب تأجيل الاجتماع إلى 30 نوفمبر بدلا من 26 نوفمبر، خاصة وأن التقارير أشارت إلى أن سبب التأخير يتعلق بتخفيضات الإنتاج المخطط لها.

ومن المتوقع إلى حد كبير أن تقوم المملكة العربية السعودية وروسيا، وهما من أكبر المنتجين في أوبك +، بتوسيع أو تعميق تخفيضات العرض المستمرة. وقاد الاثنان أوبك+ في كبح الإمدادات هذا العام، وسط مخاوف متزايدة من أن ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور الظروف الاقتصادية سيؤثر على الطلب العالمي على النفط.

لكن الإنتاج في أعضاء أوبك+ الآخرين شهد زيادة في الأشهر الأخيرة. وأظهرت تقارير أيضًا أن بعض الدول الأفريقية تخطط لزيادة الإنتاج في الاجتماع المقبل. وإن زيادة الإنتاج من قبل بعض أعضاء أوبك +، إلى جانب الإنتاج الأميركي القياسي المرتفع والمخزونات الصينية المتزايدة، جعلت أسواق النفط تبدو أقل ضيقًا كما كان يعتقد في البداية هذا العام. ومن المرجح أن يؤدي هذا الاتجاه إلى مزيد من تخفيضات الإنتاج من المملكة العربية السعودية وروسيا، وهو ما يتوقع المحللون أن يؤدي إلى تشديد العرض حتى عام 2024. وتوخت أسواق النفط الحذر أيضًا قبل سلسلة من القراءات الاقتصادية الرئيسة هذا الأسبوع، بدءًا من التضخم في منطقة اليورو يوم الخميس. وانزلقت الكتلة إلى الركود الفني في الربع الثالث، مما زاد المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على النفط الخام.ومن المقرر صدور بيانات مؤشر مديري المشتريات الصيني يوم الخميس، ومن المقرر أن تقدم المزيد من الإشارات حول النشاط التجاري في أكبر مستورد للنفط في العالم. وظل النشاط الاقتصادي في البلاد ضعيفا إلى حد كبير في الأشهر الأخيرة، وهو ما قد يؤدي، إلى جانب ارتفاع مخزونات النفط، إلى تباطؤ الطلب الصيني على النفط.

ومن المقرر أيضًا هذا الأسبوع قراءة ثانية لبيانات الناتج المحلي الإجمالي الأميركي للربع الثالث، وكذلك قراءة أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي - مقياس التضخم المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي. ومن المتوقع أن تظهر كلتا القراءتين مرونة مستمرة في الاقتصاد الأميركي. لكن الطلب الأميركي على النفط من المتوقع أن يتراجع في الأشهر المقبلة، إذ أن فصل الشتاء يقيد السفر.

أسواق النفط في حالة ترقب لاجتماعات «أوبك +» .. تشديد المعروض ودعم الأسعار
أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

استمرت حالة الترقب في سوق النفط الخام انتظارا لقرار تحالف «أوبك+» في اجتماعهم الوزاري الموسع والافتراضي الخميس المقبل، لتحديد سياسات إنتاج المجموعة للعام الجديد.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون، لا يزال من المتوقع إلى حد كبير أن تقوم السعودية وروسيا -قادة تحالف «أوبك+»- بتمديد قيود إنتاج النفط بما يزيد قليلا على مليون برميل يوميا خلال الربع الأول لدعم الأسعار وفقا لاستطلاعات دولية بين التجار والمحللين.

وأوضحوا، أنه رغم تباين وجهات النظر حول حصص إنتاج النفط للأعضاء الأفارقة، فإن أغلب التوقعات تصب في مصلحة أن «أوبك+» ستكشف النقاب عن تدابير لتشديد المعروض في أسواق النفط عندما تجتمع الخميس.

وذكروا أن التوصل إلى اتفاق بشكل كامل ليس بعيدا، و«أوبك+» قادرة دوما على الحفاظ على الوحدة والإجماع، وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف للحفاظ على قوة التحالف وقدرته الواسعة على إدارة المعروض النفطي العالمي، مشيرين إلى أن التحالف المؤلف من 23 دولة يتلقى مطالبات دولية مستمرة بالتدخل بعد انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة 15 في المائة خلال الشهرين الماضيين وسط وفرة الإمدادات وخلفية اقتصادية قاتمة.

وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن قرار «أوبك+» المرتقب سيدعم استقرار الأسواق، ويجعل الرؤية واضحة بشأن الإمدادات النفطية في الربع الأول من العام الجديد.

ورجح أن تضعف الأسواق بشكل أكبر في أوائل عام 2024، حيث يتوقع ظهور فائض جديد في العرض بصورة أكبر من دول خارج «أوبك»، ما يدعم فرضية حدوث تمديد تخفيضات الإنتاج الإضافية التي تجريها الرياض وموسكو.

من جانبه، يقول ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، إن البحث جار لاتخاذ مزيد من الإجراءات من قبل المجموعة ككل، لافتا إلى توقعات «كومرتس بنك»، بأن تقوم السعودية بتثبيت الخفض، وبعد ذلك بتمديد تخفيضاتها الطوعية.

وأشار إلى ترقب السوق لاجتماع «أوبك+» خاصة بعد تأجيله عدة أيام، وإعلان أن الاجتماع سيعقد كندوة عبر الإنترنت بدلا من اجتماع شخصي في مقر «أوبك» في فيينا، كما كان مخططا في الأصل، لافتا إلى أن مراقبي «أوبك» على ثقة أن المنظمة ستفعل شيئا يعزز الأسعار.

من ناحيته، يقول ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن «أوبك» تسعى إلى استقرار السوق وتوازن العرض والطلب وبقاء المخزونات النفطية في مستويات صحية دون استهداف مستويات سعرية، كما تسعى بالأخص إلى مكافحة أنشطة المضاربة في السوق، لافتا إلى توقعات لشركة «فاندا إنسايتس الاستشارية»، بأن أحد أهداف الاجتماع سيكون تخويف المضاربين على النفط.

وقال إن السوق تترقب الاجتماع بفارغ الصبر، ويتوقع بعض التحديث للاتفاق بين المنتجين، وبقيم إمكانية تعميق أو تمديد التخفيضات الحالية المعمول بها.

بدورها، تقول مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة، إن التوقعات على المدى القريب للسوق، تمثل تحديا مع تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي بشكل حاد وإصدار بيانات هبوطية، مشيرا إلى أن مع التلاشي السريع لعلاوة الأخطار المتعلقة بالعلاقة بالصراع في المنطقة، فإن نتيجة اجتماع «أوبك+» المقبل ستكون العامل الرئيس الذي يحدد تحركات الأسعار خلال الشهر المقبل.

ونوهت إلى أن الأسعار ممزقة بين الأخطار المتزايدة المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط على جانب العرض وتباطؤ الاقتصاد العالمي، ما سيزيد الضغوط الهبوطية على الطلب.

وفيما يخص الأسعار، تراجعت الأسعار النفط أمس، ونزل خام برنت صوب 80 دولارا للبرميل مع ترقب المستثمرين لاجتماع مجموعة «أوبك+» هذا الأسبوع للاتفاق على حجم تخفيضات الإنتاج في 2024.

وبحلول الساعة 02:31 بتوقيت جرينتش انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 37 سنتا أو 0.5 في المائة إلى 80.21 دولار للبرميل. ونزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 36 سنتا أو 0.5 في المائة إلى 75.18 دولار للبرميل.

وارتفع الخامان على نحو طفيف في الأسبوع الماضي، وهو أول أسبوع يسجلان فيه مكاسب منذ خمسة أسابيع، بدعم من توقعات بأن السعودية وروسيا قد تمددان خفض الإمدادات حتى 2024، فيما قد تناقش «أوبك+» خطط تطبيق مزيد من التخفيضات.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 84.16 دولارا للبرميل الجمعة مقابل 83.78 دولارا للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الإثنين، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاضات سابقة وإن السلة كسبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 81.08 دولار للبرميل.

الكويت تنفذ أكبر عملية لتأهيل التربة .. تطهير 10 ملايين متر مكعب

الاقتصادية

تنفذ حاليا شركة نفط الكويت أكبر عملية لتأهيل التربة في العالم، لتطهير نحو عشرة ملايين متر مكعب من التربة من مخلفات الغزو العراقي عام 1990 وتأهيلها من جديد لعودة الحياة الطبيعية.

وقال الدكتور محمد مبارك القحطاني رئيس فريق معالجة وتأهيل التربة في الشركة: إن الشركة أنجزت حاليا نحو 35 في المائة من أعمال المشروع، متوقعا الانتهاء من تطهير وتأهيل التربة في كل مناطق عمليات الشركة بحلول عام 2027.

وبحسب «رويترز»، أضرمت القوات العراقية النار في نحو 730 بئرا نفطية خلال انسحابها من الكويت عام 1991 متسببة في واحدة من أكبر الكوارث البيئية في العالم، إذ استمر إطفاء الآبار المشتعلة شهورا بعد تحرير الكويت.

وقال القحطاني: إن الحرائق النفطية التي «وصلت آثارها إلى جبال إيفرست» نتج عنها تسربات نفطية في الأرض وخلفت ما يوصف بالبحيرات النفطية، التي جف بعضها وبقي البعض الآخر، كما خلفت أيضا طبقات من الأسفلت الخفيف فوق سطح الأرض.

وأبرمت شركة نفط الكويت عقودا قيمتها 1.73 مليار دولار منذ 2013 حتى سبتمبر الماضي، لإعادة تأهيل التربة في حقول النفط من آثار الغزو العراقي.

واستكمل العراق في 2022 دفع 52.4 مليار دولار لتعويض الأفراد والشركات والحكومات الذين أثبتوا أنهم تعرضوا لأضرار بسبب غزوه الكويت واحتلالها في 1990.

وكانت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، التي شكلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد تحرير الكويت، تلقت جزءا من عوائد مبيعات النفط العراقي، ووافقت على 1.5 مليون طلب استوفى الشروط وحصل أصحابها على 52.4 مليار دولار.

وبلغت قيمة أكبر مطالبة وافقت عليها اللجنة 14.7 مليار دولار، وهي لمصلحة مؤسسة البترول الكويتية التي تتبعها شركة نفط الكويت، نظير الأضرار الناجمة عن إضرام القوات العراقية النيران في آبار النفط.

وقال القحطاني: إن شركة نفط الكويت بعد أن أمنت المبالغ المالية من الأمم المتحدة، باشرت العمل مع المقاولين في عمليات التأهيل والتنظيف.

وطبقا للوثيقة، المؤرخة في الرابع من أكتوبر، قال سعد البراك وزير النفط الكويتي: إن هذه العقود التي تتعلق «بالتأهيل والمعالجة والحفر والنقل والردم تغطي جميع المناطق المتضررة والمساحات المراد تأهيلها داخل حقول النفط».

وأضاف البراك أن مساحة الأراضي الملوثة والمتضررة داخل الحقول النفطية جراء الغزو العراقي تقدر بنحو 114 كيلومترا مربعا، مشيرا إلى أنه أزيل ما يقارب 16 كيلومترا مربعا من التربة الملوثة إلى المرادم أو مراكز إعادة تأهيل التربة حتى تاريخه.

وقال القحطاني: إن «أغلبية» نسب تلوث التربة في الكويت أقل من 7 في المائة، بينما تصل في بعض المناطق إلى 15 في المائة، كما أن هناك تفاوتا في عمق التلوث من مكان لآخر، بين 60 سنتيمترا في مناطق وخمسة أمتار في مناطق أخرى.

وأكد القحطاني أن التعامل مع البحيرات النفطية شكل تحديا حقيقيا، إذ بلغ طول إحداها 600 متر وعرضها 500 متر، مشيرا إلى أن تطهير هذه البحيرات من المتفجرات استلزم وقتا وجهدا، حيث لا يجدي معها الغوص ولا حتى استخدام المراكب.

وأضاف أن الشركة اعتمدت طريقتين لتأهيل التربة، الطريقة العضوية وطريقة الغسل، مع ترك الحرية للمقاول لإدخال

تكنولوجيا جديدة وطرق جديدة، بشرط إثبات نجاعتها عمليا في تقليل التلوث إلى أقل من واحد في المائة في التربة.
وتقوم الطريقة الحيوية على استخدام أنواع من البكتريا، موجودة طبيعيا في الكويت، وهي قادرة على تكسير جزيئات البترول في التربة، حيث تتم مساعدتها على التكاثر والنمو والقيام بدورها.
أما طريقة الغسل فيتم من خلالها نقل كميات التربة الملوثة وغسلها بواسطة منظفات ومذيبات للمواد النفطية، تحت درجات حرارة عالية نسبيا ومحسوبة بدقة حتى لا تفسد خواص التربة.
وأوضح القحطاني أن عملية غسل التربة ينتج عنها تربة معالجة، وتربة غير قابلة للمعالجة، وسوائل ملوثة بالبترول والمنظفات.
وقال: «الكميات الصلبة غير القابلة للتنظيف تذهب للمدافن، المدفن الواحد يستوعب مليون متر مكعب. هناك مدفنان ونبني ثلاثة حاليا... المقاولون يتسابقون على المعالجة لأنها تعطيهم ربحا أكبر (من عمليات الدفن)».
وأشار إلى أن السوائل الملوثة تعالج وتعاد لدورة تنظيف من جديد، والنسبة غير القابلة للمعالجة ترسل لمصنع النفايات الخطرة في الكويت.

مباحثات روسية - تركية لوضع خريطة طريق لمشروع مركز الغاز

الاقتصادية

قال مصدر تركي، إن وفدا من بلاده سيزور مدينة سان بطرسبرج الروسية لمناقشة مشروع «مركز الغاز»، في النصف الأول من ديسمبر المقبل بحسب المعلومات الأولية.

وأضاف المصدر التركي «نعم، في الواقع توجد مثل هذه الفكرة. لقد عبرنا عن هذه النية في المفاوضات مع زملائنا الروس. الاتفاق جار حاليا، ولكن مبدئيا، سيكون في النصف الأول من ديسمبر المقبل»، حسبما ذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء.

وأكد ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي، الأحد أن هناك تعاونا وثيقا بين الشركات الروسية والتركية بشأن مركز الغاز التركي، فيما يخطط الوفد التركي لزيارة سان بطرسبرج، حيث سيتم التوصل إلى اتفاقيات بشأن بدء تنفيذ المشروع في المستقبل القريب.

وقال نوفاك، في مقابلة مع قناة «روسيا 24» التلفزيونية «فيما يتعلق بمركز الغاز التركي، فهناك تفاعل وثيق بين شركتي «غازبروم» الروسية و«بوتاش» التركية، ويجري حاليا الاتفاق على خريطة طريق».

وفي مايو الماضي، بحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين مشروع «مركز الغاز» المزمع في تركيا، مؤكدا بذل الجهود لاستكمال «خريطة الطريق» للمشروع في أقرب وقت.

وقال أردوغان، إن «أنقرة عززت وتواصل تعزيز البنية التحتية لبناء مركز للغاز الطبيعي في تركيا، والجانب التركي يسعى لاستكمال «خريطة الطريق» للمشروع، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذها في أقرب وقت».

وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في وقت سابق، أن بلاده يمكن أن تحول نقل الغاز من «السيلين الشماليين» إلى منطقة البحر الأسود وتركيا، كما أوعز الرئيسان الروسي والتركي بالعمل على تفاصيل هذا المشروع بدقة وسرعة.

وفكرة إنشاء مركز للغاز في تركيا، طرحها أول مرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أكتوبر 2022، حيث اقترح على نظيره التركي رجب طيب أردوغان أن تنشئ موسكو «مركزا للغاز» في تركيا لتصدير الغاز إلى أوروبا.

وفرة الغاز الإسباني تخفض سعره عن المعدل الأوروبي

الاقتصادية

تشهد إسبانيا وفرة في الغاز الطبيعي، حيث إن إنتاج الطاقة المتجددة القوي والطقس المعتدل أديا إلى تراجع الطلب، ما يضغط على الأسعار المحلية.

ووفقا لـ«الألمانية» تجاوز إجمالي الإنتاج من الطاقة الشمسية والرياح والموارد الكهرومائية خلال خريف دافئ بشكل معقول الطلب في البلاد. وفي حين أن المخزون مرتفع في كل مكان في القارة، فإن إسبانيا التي لديها أغلب محطات الغاز الطبيعي المسال في أوروبا لديها وفرة بحسب المتداولين. وارتفع المخزون في محطات الغاز الطبيعي المسال في إسبانيا إلى مستويات أعلى من المعتاد منذ بداية الشهر، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وبلغ الطلب على الغاز في إسبانيا الشهر الجاري نحو 8.5 في المائة أقل من الفترة نفسها من العام الماضي، مدفوعا بتراجع بنسبة 39 في المائة في الاستهلاك من توليد الطاقة، بحسب الشبكة المشغلة إناجاس.

ويتداول الغاز الطبيعي المسال في البحر المتوسط بـ0.10 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي: أدنى من المستويات في شمال غرب أوروبا، وهو أمر استثنائي بشكل تاريخي، بحسب سيارن رو المدير العالمي لقسم الغاز الطبيعي المسال في شركة إس آند بي جلوبال كومودتي إنسايتس.

«أوبك» تفند تقرير وكالة الطاقة الدولية عن «لحظة الحقيقة»

القاهرة: صبري ناجح

الشرق الأوسط

فندت «منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)» التقرير الأخير من «وكالة الطاقة الدولية»، الذي أثار الجدل في قطاع الطاقة؛ إذ أكد أن صناعة النفط والغاز تواجه «لحظة الحقيقة»، وقالت «أوبك»، إن رؤية الوكالة «تمثل إطاراً ضيقاً للغاية للتحديات التي تواجهنا، وربما يقلل بشكل مناسب من أهمية قضايا مثل أمن الطاقة، والحصول على الطاقة، والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة... كما أنه يشوه سمعة الصناعة ظلماً باعتبار أنها وراء أزمة المناخ».

كانت «وكالة الطاقة الدولية» طالبت الأسبوع الماضي، في تقريرها المعنون «صناعة النفط والغاز في التحولات الصافية الصفرية»، المسؤولين في القطاع بأنه يجب أن يختاروا «بين تأجيج أزمة المناخ أو تبني التحول إلى الطاقة النظيفة»، على خلفية السيناريو المعياري الذي اقترحته «الوكالة» للوصول إلى «صفر انبعاثات».

وقال الأمين العام لمنظمة «أوبك»، هيثم الغيص، في بيان صحافي نُشر على الموقع الإلكتروني لـ«أوبك»، الاثنين: «من المثير للسخرية أن (وكالة الطاقة الدولية)، وهي الوكالة التي غيرت رواياتها وتوقعاتها مراراً وتكراراً على أساس منتظم في السنوات الأخيرة، تتحدث الآن عن صناعة النفط والغاز، وتقول إن هذه هي لحظة الحقيقة»

وأضاف: «الطريقة التي استخدمت بها (وكالة الطاقة الدولية) للأسف منصات وسائل الإعلام الاجتماعية في الأيام الأخيرة لانتقاد وتوجيه صناعة النفط والغاز، هي طريقة غير دبلوماسية على أقل تقدير... (أوبك) نفسها ليست منظمة يمكنها أن تفرض على الآخرين ما يجب عليهم فعله».

وتعتقد «أوبك» أن «إطار عمل (وكالة الطاقة الدولية) المقترح لتقييم مدى توافق أهداف الشركات مع سيناريو (صفر انبعاثات) يهدف إلى الحد من الإجراءات والخيارات السيادية للدول النامية المنتجة للنفط والغاز، من خلال الضغط على شركات النفط الوطنية».

ويتناقض هذا الإطار، وفق بيان «أوبك»، مع نهج «اتفاقية باريس»: «من القاعدة إلى القمة»، حيث تقرر كل دولة وسائل المساهمة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بناءً على القدرات والظروف الوطنية، «ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار وتقويض أمن الإمدادات. وهو إحدى المهام الرئيسية لـ(وكالة الطاقة الدولية)».

أوضحت «أوبك» أنه من المؤسف أن تقرير «الوكالة الدولية للطاقة» يصف الآن تقنيات؛ مثل استخدام احتجاز الكربون وتخزينه، بأنها «وهم»، على الرغم من تقارير تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تؤيد مثل هذه

التكنولوجيات كجزء من الحل لمعالجة تغير المناخ.

وأكد الغيص: «تحديات الطاقة التي تواجهنا هائلة ومعقدة، ولا يمكن أن تقتصر على سؤال ثنائي واحد... أمن الطاقة، والحصول على الطاقة، والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة للجميع، يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الحد من الانبعاثات. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة في مصادر الطاقة كافة، وفي التقنيات كافة، وفهم احتياجات الشعوب». وأضاف: «في (أوبك) نكرر أن العالم يجب أن يركز على مهمة خفض الانبعاثات، وليس اختيار مصادر محددة للطاقة».

وأكد بيان «أوبك»: «في عالم يحتاج إلى مزيد من الحوار، نكرر أن توجيه أصابع الاتهام ليس نهجاً بناء. ومن المهم العمل بشكل تعاوني والعمل بتصميم لضمان تقليل الانبعاثات وحصول الناس على منتجات وخدمات الطاقة التي يحتاجونها حتى تساعدهم على حياة مريحة». وقال الغيص في هذا الإطار: «لا ينبغي أن يتعارض هذان التحديان المزدوجان مع بعضهما البعض».

وأضاف الغيص: «نرى أن لحظة الحقيقة» المقبلة، أننا «بحاجة إلى أن نفهم أن جميع الدول لديها مسارات منظمة خاصة بها للتحول في مجال الطاقة، ونحن بحاجة إلى ضمان الإنصات لجميع الأصوات، وليس مجرد قلة مختارة، ونحن بحاجة إلى ضمان أن تؤدي تحولات الطاقة إلى تمكين النمو الاقتصادي، وتعزيز الحراك الاجتماعي، وتعزيز الوصول إلى الطاقة... وخفض الانبعاثات في الوقت نفسه».

العراق سيناقش تعديل عقود نفط كردستان في ديسمبر

الشرق الأوسط

قال وكيل وزارة النفط العراقية لشؤون الاستخراج، باسم محمد، إن مسؤولين بقطاع النفط سيلتقون بممثلين عن شركات نفط دولية ومسؤولين من أكراد العراق في أوائل شهر ديسمبر (كانون الثاني)، لمناقشة تعديلات عقود تركز على أحدث جهود لاستئناف صادرات نفط الشمال عبر تركيا.

وقال إن استئناف صادرات الخام الشمالية المتوقفة منذ مارس (آذار)، يعتمد على إعادة التفاوض على عقود تقاسم الإنتاج الحالية لتغييرها إلى نموذج تقاسم الأرباح.

في الأثناء، كشف المدير العام لدائرة تخطيط القطاعات بوزارة التخطيط العراقية، باسم ضاري محمود، أن العراق يخطط لزيادة إنتاج النفط إلى 6 ملايين و500 ألف برميل يومياً في إطار خطة حكومية خمسية اعتمدتها الحكومة العراقية للسنوات 2028 - 2024.

وقال خلال محاضرة، الاثنين، في مؤتمر «خطة التنمية الوطنية للأعوام 2028 - 2024»، إن «العراق يعمل على تحقيق خطة التنمية الوطنية في قطاعي النفط والغاز لغاية عام 2028 بالوصول بمعدلات إنتاج النفط الخام تدريجياً إلى 6 ملايين و500 ألف برميل يومياً، مع الأخذ في الاعتبار محددات الإنتاج من قبل منظمة (أوبك) ورفع الطاقة التصديرية إلى 5 ملايين و250 ألف برميل يومياً».
وأضاف أن الخطة تشمل أيضاً «زيادة إنتاج الغاز الطبيعي بمعدل 4 مليارات و250 مليون قدم مكعب لتخفيض حرق الغاز إلى أدنى مستوياته وضمان وجود إمدادات من الغاز الحر على المدى الطويل، وتأهيل أنابيب الغاز الجاف والسائل لاستيعاب الزيادة في كميات الغاز الجاف والسائل المخطط بموجب مشروعات استثمار الغاز الجديدة».

وتابع أن الخطة الجديدة تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع التكرير وتصدير المشتقات، وصولاً إلى طاقات تصفية تصل إلى مليون و250 ألف برميل يومياً، بعدما كانت 705 آلاف برميل يومياً وتعزيز الطاقة التخزينية لتأمين تخزين يصل إلى 30 يوماً للمشتقات النفطية، ورفع الطاقة التخزينية للنفط الخام على المدى الطويل إلى 40 مليون برميل».

ويمتلك العراق من احتياطات النفط الخام 153 مليار برميل، وهو ما يشكل ثالث أكبر احتياطات للنفط الخام بعد السعودية وإيران، واحتياطات مثبتة من الغاز تصل إلى نحو 127 تريليون قدم مكعب تضع العراق في المرتبة العاشرة عالمياً.

كانت وزارة النفط العراقية، قد أعلنت في بيان يوم الأحد، أن شركة نفط الهلال بالإمارات فازت بحقوق تشغيل حقلين نفطيين في جولة تراخيص النفط والغاز الخامسة في البلاد. وأضافت الوزارة في البيان، أن شركة أخرى فازت بحقوق حقل الحويزة النفطي في جولة التراخيص الخامسة للنفط والغاز.

شركة النفط الليبية تحتاج 17 مليار دولار لتصل إلى مليوني برميل يومياً

الشرق الأوسط

قال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، فرحات بن قدارة، إن المؤسسة تحتاج إلى ميزانية قدرها 17 مليار دولار لزيادة إنتاج النفط الوطني إلى مليوني برميل يومياً، خلال 3 إلى 5 سنوات.

وأوضح أنه لا توجد عقبات أمام زيادة الإنتاج؛ لكن «هناك نقصاً في التمويل، ليس بالشكل الذي ينبغي أن يكون عليه».

وأوضح أن المؤسسة الوطنية للنفط لديها خطة تتضمن مشاريع لتحقيق الاستقرار في الإنتاج، وصيانة خطوط الأنابيب والمعدات، ومشاريع لزيادة الإنتاج.

ولفت إلى أن المشاريع الرئيسية التي ستساعد على زيادة إنتاج النفط الوطني، تتعلق بصيانة خطوط الأنابيب التي تم تركيبها في الستينات.

وقال: «لقد انتهت صلاحية خطوط الأنابيب هذه ويجب استبدالها»، معتبراً أن المشكلة هي «التحدي الأكبر» الذي يواجههم.

وأضاف بن قدارة: «وعدنا بالوصول إلى 1.3 مليون برميل يومياً، وقد وصلنا إلى 1.295 مليون برميل يومياً قبل نهاية العام. لكننا نتحدث عن بنية تحتية بنيت في الستينات ولم تتم صيانتها مطلقاً».

ويعد إنتاج النفط المصدر الاقتصادي الرئيسي لليبيا، ويمثل نحو 90 في المائة من اقتصاد البلاد كلها.

لكن الانقسام السياسي بين إدارتين تتنافسان على السلطة في الشرق والغرب، يلقي بظلاله على إمكانية استثمار المزيد لرفع الإنتاج في ليبيا؛ خصوصاً بعد فشل إجراء انتخابات عامة لتوحيد الأطراف المتنافسة في 2022، رغم جهود الأمم المتحدة.

تكرير النفط الروسي يزيد مع انتهاء الصيانة وتخفيف حظر تصدير الوقود

اقتصاد الشرق

ارتفعت معدلات معالجة النفط في روسيا خلال الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوياتها منذ منتصف أغسطس، بعد انتهاء مصافي التكرير من أعمال الصيانة الموسمية، وتخفيف الحكومة القيود المفروضة على تصدير الوقود.

عالجت موسكو 5.65 ملايين برميل يومياً خلال المدة ما بين 16 نوفمبر و22 نوفمبر، بزيادة 100 ألف برميل يومياً عن الأسبوع السابق، وفقاً لشخص مطلع على الأمر. بلغ إجمالي الكمية المُكررة 5.55 ملايين برميل يومياً في الاثنين وعشرين يوماً الأولى من نوفمبر الجاري، مرتفعة بنحو 236 ألف برميل عن معظم شهر أكتوبر الماضي، وفقاً لتقديرات «بلومبرغ» المستندة إلى البيانات التاريخية.

تعالج مصافي التكرير في روسيا كميات كبيرة من الخام بعدما رفعت الحكومة القيود المؤقتة على صادرات البنزين والديزل الصيفي، ما يعطي المصافي حافزاً أكبر لإنتاج وقود المركبات. وزادت عمليات التكرير أيضاً بعد اكتمال أعمال الصيانة الموسمية قبيل الشتاء.

أكبر تراجع أسبوعي في الشحنات

تراقب السوق عن كثب إنتاج مصافي التكرير الروسي، حيث تساعد البيانات، إلى جانب صادرات الخام المنقول بحراً، التجار والمحللين على تقدير إنتاج روسيا من النفط، بعدما توقفت موسكو عن إصدار بيانات الإنتاج الرسمية.

رغم ارتفاع معدل المعالجة المحلية في البلد، تراجعت الصادرات المنقولة بحراً من النفط إلى أدنى مستوياتها منذ أغسطس خلال الأسبوع المنتهي في 19 نوفمبر، بحسب بيانات تتبع الناقلات التي تراقبها «بلومبرغ». انخفضت الشحنات بمقدار 580 ألف برميل يومياً عن الأسبوع السابق، ما يمثل أكبر تراجع أسبوعي في أكثر من 4 أشهر.

من المقرر أن تعقد روسيا وحلفاؤها في منظمة «أوبك» اجتماعاً افتراضياً يوم 30 نوفمبر لمناقشة سياسات الإنتاج في العام المقبل.

تعهدت موسكو بتمديد خفض إنتاج الخام حتى نهاية 2024، وفرضت قيوداً على صادراتها من النفط، بما يتضمن تدفقات المنتجات البترولية، في العام الجاري لتحقيق الاستقرار في السوق العالمية.

السعودية تبحث استثمارات مشتركة مع إيطاليا في السيارات والنفط والغاز

الطاقة

تُجري إيطاليا مباحثات مع السعودية بشأن استثمارات مشتركة في عدّة مجالات، في مقدمتها السيارات والتعدين والنفط والغاز.

وقال وزير الصناعة الإيطالي، أدولفو أورسو، الذي يقوم بجولة خليجية تشمل السعودية والإمارات وقطر، اليوم الإثنين، إن قطاعات الغاز والدفاع والهيدروجين والفضاء من القطاعات الواعدة للشراكة مع المملكة، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وسعت رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني، منذ تولّيها المنصب في أكتوبر/تشرين الأول 2022، إلى إقامة علاقات أوثق مع الخليج، متجاهلة مخاوف الائتلافات السابقة بشأن حقوق الإنسان في المنطقة.

الاستثمارات المشتركة

قال أورسو، الذي يزور شبه الجزيرة العربية حتى يوم الثلاثاء، في بيان: «تلتزم إيطاليا والمملكة العربية السعودية بتطوير إطار تنظيمي وصناعي يدعم ويسرّع الاستقلال الإستراتيجي في قطاع المواد الخام الحيوي».

وقال وزير الصناعة الإيطالي أدولفو أورسو، في سبتمبر/أيلول الماضي، إن إيطاليا والسعودية تُجريان محادثات بخصوص استثمار سعودي محتمل في صندوق إستراتيجي جديد تملكه روما.

وستخصص إيطاليا 700 مليون يورو (756 مليون دولار) بصورة مبدئية في عام 2023، و300 مليون أخرى في 2024، من أموال الدولة لصالح صندوق «صنع في إيطاليا»، الذي تمّت الموافقة عليه في مايو/أيار الماضي.

وتسعى رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني لخطب ودّ صناديق الثروة السيادية لزيادة القوة الدافعة لصندوق «صنع في إيطاليا».

تطوير صناعة الطاقة

قال أورسو، عقب اجتماعه في الرياض مع رئيس رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع -التي تساعد في الإشراف على تطوير صناعة الطاقة في المملكة العربية السعودية- خالد السالم: «لقد استكشفنا إمكان إقامة شراكات واستثمارات مشتركة خاصة في قطاع التعدين، سواء في بلداننا أو في مناطق ثالثة، مثل القارة الأفريقية»، حسبما ذكرت رويترز.

كانت السعودية وإيطاليا قد وقّعتا خلال سبتمبر/أيلول اتفاقًا لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارات في مجالات ذات

أهمية إستراتيجية مثل الطاقة، مع مناقشة اتفاقات استحواذ محتملة، وذلك على هامش منتدى الاستثمار السعودي – الإيطالي الذي نظّمته وزارة الاستثمار السعودية بالشراكة مع وزارة الشركات والمنتجات الإيطالية، في مدينة ميلان.

وناقش الملتقى فرص ومجالات الاستثمار بين البلدين في ضوء التحول الاقتصادي للمملكة وسلسلة المبادرات والبرامج المرتبطة برؤية السعودية 2030، كما يعكس تطور البيئة الاستثمارية وتنافسيتها إقليميًا وعالميًا، ويؤكد عمق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، التي تمتد لأكثر من 90 عامًا.

مفارقات مصافي التكرير في نيجيريا تحكي قصة التدهور.. والسعودية تَعد بتطويرها

رجب عز الدين

الطاقة

انتعشت آمال مصافي التكرير في نيجيريا بعد الاتفاق الأخير بين الحكومتين النيجيرية والسعودية على ضخ استثمارات لتجديد المصافي الرئيسة المعطلة في البلاد منذ سنوات.

وتعهّدت الحكومة السعودية بتقديم إيداع كبير من النقد الأجنبي لتعزيز السيولة النقدية، إلى جانب استثمار شركة أرامكو في تجديد مصافي التكرير الحكومية الـ4 المتهالكة، التي يتوقع اكتمال تجديدها في غضون عامين إلى 3 أعوام، وفق تصريحات لوزير الإعلام النيجيري محمد إدريس، اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

وتم التوصل إلى اتفاق تجديد مصافي التكرير في نيجيريا ضمن سلسلة اتفاقيات للتعاون بين البلدين وُقعت في أثناء لقاء جمع بين الرئيس النيجيري وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، على هامش القمة السعودية الأفريقية المنعقدة في الرياض 10 نوفمبر/تشرين الثاني (2023).

وأشار إدريس إلى اتفاق الحكومتين على العمل بصورة مشتركة، لوضع خريطة طريق ومخطط شامل لتنفيذ الاستثمارات المتفق عليها، لتجديد مصافي تكرير النفط في نيجيريا وغيرها من مذكرات التفاهم خلال الأشهر الـ6 المقبلة، بحسب تقرير نشرته وكالة رويترز.

وكانت نيجيريا قد أعلنت خططًا لإعادة تشغيل مصافي التكرير المتوقعة عن العمل، بدءًا بمصفاة بورت هاركورت نهاية العام الجاري، على أن تلحق بها 4 مصافٍ إضافية بحلول نهاية (2024).

مشكلات مصافي التكرير المزمنة

تُعد السعة التصميمية لمصافي التكرير في نيجيريا ضمن الأكبر داخل أفريقيا، إلا أن الدولة تعاني أزمة وقود متفاقمة مع اضطراب الأحوال الأمنية وانتشار ظاهرة سرقة النفط في إقليم دلتا النيجر الغني بالموارد النفطية.

وتُصنّف نيجيريا بصفتها أكبر منتج للنفط في أفريقيا منذ سنوات، تليها أنغولا التي اختطفت المركز الأول على مدار أغلب شهور العام الماضي، مع انخفاض إنتاج أبوجا، بسبب تفاقم ظاهرة سرقة النفط، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة من تطورات المنتجين خلال عام 2022.

وتواجه مصافي التكرير في نيجيريا مشكلات استغلال كامل السعة التصميمية، رغم انتعاش إنتاج النفط الخام في البلاد

منذ مطلع عام 2023.

وبلغ إنتاج النفط الخام في نيجيريا نحو 1.205 مليون برميل يوميًا عام 2022، انخفاضًا من 1.375 مليون برميل يوميًا، عام 2021، لكنه عاود الصعود هذا العام حتى بلغ 1.426 مليون برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

أما إنتاج نيجيريا من النفط والمكثفات والسوائل الغازية فقد بلغ 1.45 مليون برميل يوميًا في 2022، مقابل 1.634 مليون برميل يوميًا، كما يرصد الرسم البياني أدناه، الذي يوضح تطور الإنتاج منذ عام 1965:

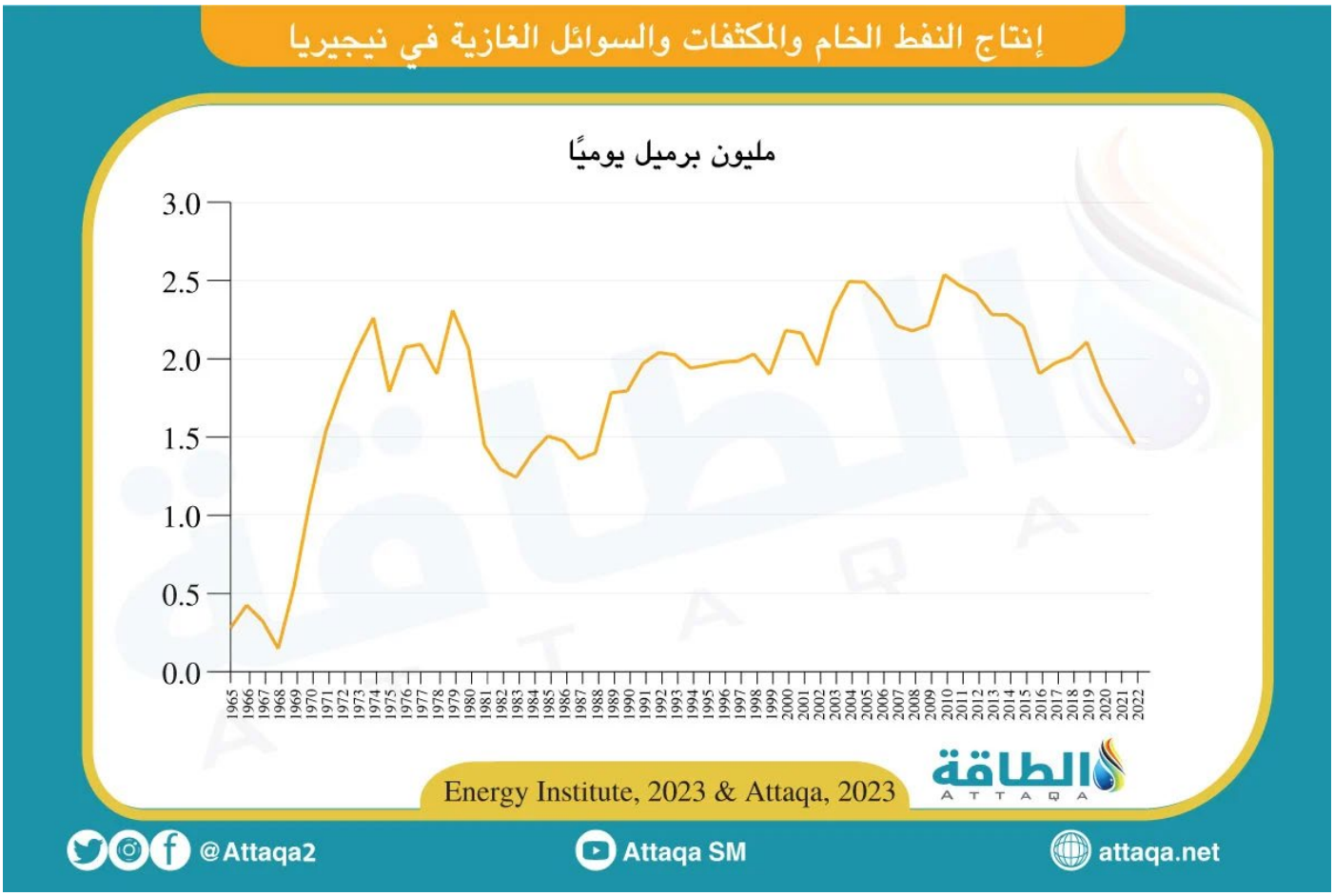

كما تواجه البلاد احتجاجات واسعة منذ مطلع أغسطس/آب 2023، رفضًا لقرار رئيس البلاد بولا تينوبو، إلغاء دعم الوقود الذي لم يجرؤ أحد على المساس به منذ عقود، ما أسهم في موجة احتجاجات واسعة تقودها النقابات العمالية والمهنية.

ويستهدف بولا، الذي جرى تنصيبه رئيسًا للبلاد في 29 مايو/أيار 2023، تخفيف العبء عن كاهل الدولة التي تعاني أزمة حادة في توفير احتياطيات النقد الأجنبي لاستيراد البنزين مع ضعف قدرات مصافي التكرير في نيجيريا.

مفارقات مصافي التكرير في نيجيريا

تظهر بيانات مصافي تكرير النفط في نيجيريا -على الجانب الآخر- مفارقات صارخة من حيث السعة الإجمالية، وحجم الإنتاج الفعلي الذي لا يتجاوز 2.8% من السعة المفترضة.

وبلغت سعة مصافي التكرير في نيجيريا قرابة 486 ألف برميل يوميًا حتى عام 2022، دون تغير عن بيانات عام 2021، في حين بلغ إنتاج المصافي الفعلي قرابة 5 آلاف برميل يوميًا فقط خلال العام نفسه، وفقًا لبيانات منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك».

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- تطور سعة مصافي التكرير في نيجيريا منذ 2018 وحتى 2022:

وأظهر التقرير السنوي لأوبك -اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة- زيادة سعة مصافي التكرير في نيجيريا عام 2022 بمقدار 25 ألف برميل يوميًا عن بيانات السعة المسجلة في عامي 2020 والبالغة 461 ألف برميل يوميًا.

كما كشفت البيانات عن زيادة هذه السعة بمقدار 40 ألف برميل يوميًا عن نظيرتها المسجلة للمصافي خلال عامي 2019 و2018، والمستقرة عند 446 ألف برميل يوميًا.

أما بيانات الإنتاج الفعلي للمصافي فلم تتجاوز 5 آلاف برميل يوميًا عام 2022، دون تغير عن بيانات 2021، مرتفعة عن مستويات عام كورونا (2020) التي لم تتجاوز 1000 برميل يوميًا.

كما تظهر البيانات من جانب آخر، انخفاض إنتاج مصافي التكرير في نيجيريا عام 2022 بصورة حادة، مقارنة ببيانات عام 2019 المستقرة عند 9 آلاف برميل يوميًا، ونحو 38 ألف برميل يوميًا عام 2018.

خريطة أكبر مصافي التكرير في نيجيريا
ترسم وحدة أبحاث الطاقة خريطة أكبر مصافي التكرير في نيجيريا من حيث السعة حتى عام 2022، مع محاولة البحث عن تفسير مفارقة الفجوة الشاسعة بين السعة المتاحة والقدرات الإنتاجية الضعيفة للبلاد.

وتمتلك نيجيريا 10 مصافي تكرير ذات قدرات إنتاجية متفاوتة، أكبرها مصفاة نيو بورت هاركورت (New Port Hartcourt)، بسعة تكريرية بلغت 150 ألف برميل يوميًا بنهاية عام 2022.

بينما تحتل مصفاة واري (Warri) المركز الثاني في قائمة أكبر مصافي التكرير في نيجيريا بسعة تكريرية 125 ألف برميل يوميًا، تليها مصفاة كادونا (Kaduna) في المركز الثالث بسعة 110 آلاف برميل يوميًا.

بينما تأتي مصفاة بورت هاركوت (Port Hartcourt) في المركز الرابع بقائمة أكبر مصافي التكرير في نيجيريا، بسعة تكريرية بلغت 60 ألف برميل يوميًا، تليها مصفاة أزيكل (Azikel Refinery) في ولاية بايلسا بسعة تكريرية بلغت 12 ألف برميل يوميًا حتى عام 2022.

بينما جاءت مصفاة أوغبيلي (Ogbele) في منطقة دلتا النيجر بالمركز السادس بسعة تكريرية بلغت 10 آلاف برميل يوميًا، رغم أنه أكبر إقليم غني بموارد النفط في نيجيريا، لكنه يعاني تفاقم ظاهرة السرقة واضطراب الأوضاع الأمنية منذ سنوات.

وحلّت مصفاة «كوال» (Kwale) المملوكة لشركة أوسما بيلر أستيك ليميتد «OMSA PILLAR ASTEX» في المركز السابع ضمن قائمة أكبر مصافي التكرير في نيجيريا، بسعة بلغت 7 آلاف برميل يوميًا، تليها مصفاة بنين (Benin) التابعة لشركة إيدو ريفنيري آند بتروكيميكالز (Edo Refinery and Petrochemicals) بسعة 6 آلاف برميل يوميًا.

بينما جاءت مصفاة إيبغوي «Ibigwe» التابعة لشركة والتر سيمث بترومان أويل (Waltersmith Petroman Oil) في المركز التاسع بقائمة أكبر مصافي التكرير في نيجيريا بسعة 5 آلاف برميل يوميًا.

وحلّت مصفاة ريفرز ستاتس (Rivers states) التابعة لشركة نيجر دلتا بتروليوم ريسورسز «Niger Delta Petroleum Resources» في ذيل القائمة بسعة 1000 برميل يوميًا فقط، وفقًا لبيانات رصدتها وحدة أبحاث الطاقة من تقرير أوبك السنوي.

لماذا لا يتجاوز إنتاج المصافي 5 آلاف برميل يوميًا؟
بلغت السعة التكريرية الإجمالية للمصافي النيجرية الـ10 قرابة 486 ألف برميل يوميًا، بينما بلغ إنتاج المصافي الفعلي قرابة 5 آلاف برميل يوميًا فقط وفقًا لبيانات عام 2022، ما يشير إلى وجود فجوة ضخمة رغم كون نيجيريا أكبر منتج للنفط الخام في أفريقيا.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- تطور إنتاج مصافي التكرير في نيجيريا خلال 5 سنوات حتى 2022:

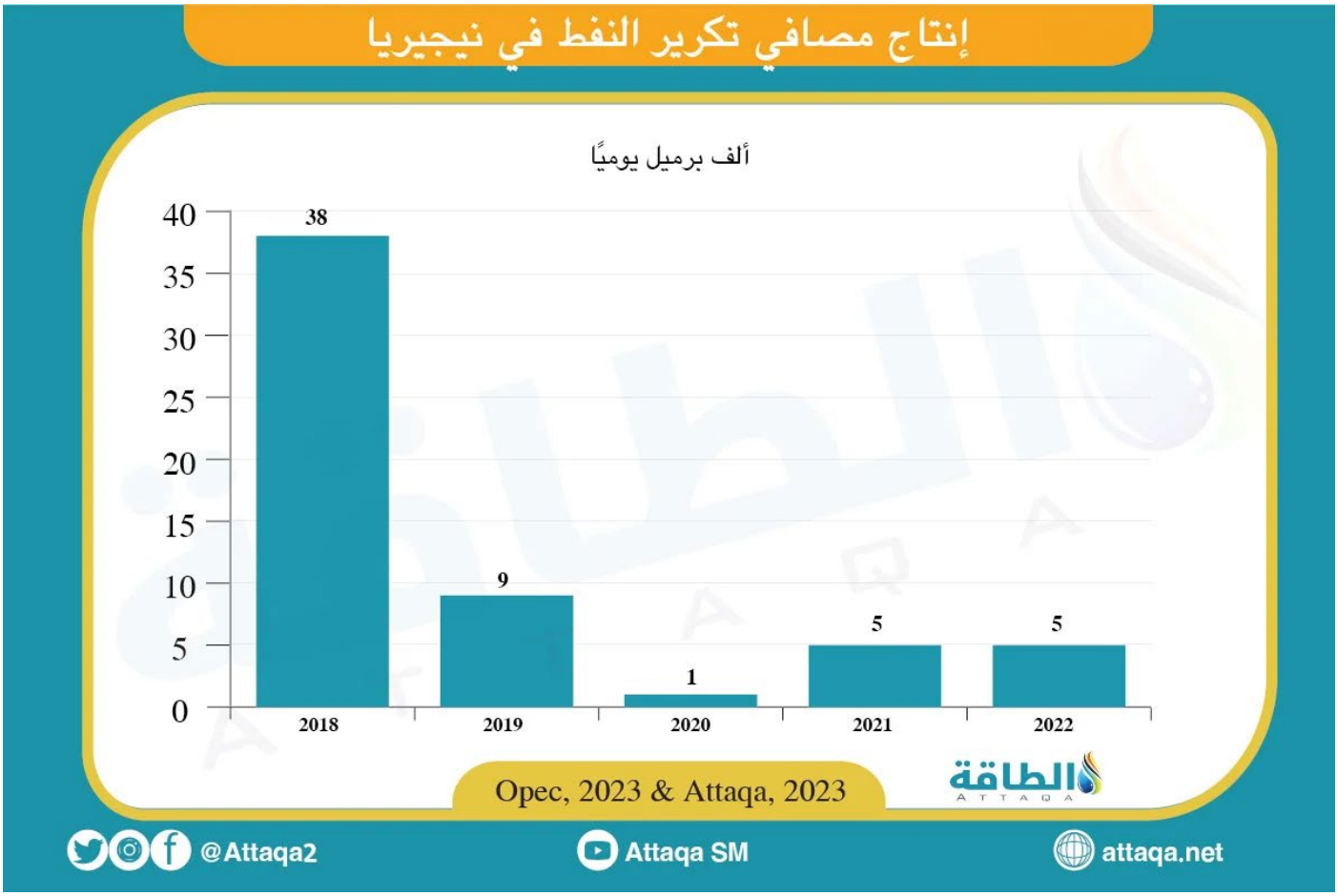

وتعاني أغلب البلاد النفطية، التي تشهد اضطرابات أمنية وسياسية، ضعف قدراتها التكريرية بصورة ملحوظة، كما في العراق وليبيا وفنزويلا وغيرها، وفقًا لما ترصده وحدة أبحاث الطاقة بصورة دورية.

وعانت نيجيريا ظاهرة سرقة النفط وتخريب خطوط الأنابيب بصورة متصاعدة خلال السنوات الماضية، خاصة في إقليم دلتا النيجر الغني بالنفط، الذي شهد توقف خط ترانس نيجر لمدة عام كامل بسبب تفاقم أعمال السرقة، ويؤثر ذلك في كمية الخام الموجهة إلى مصافي التكرير لمعالجته وأيضًا المتجه إلى التصدير.

وتسبّب إغلاق خط أنابيب ترانس نيجر خلال المدة من مارس/آذار 2022 حتى مارس/آذار 2023 في خسارة نيجيريا نحو 65 ألفًا و700 ألف برميل من النفط يوميًا، وفقًا لتقديرات مدير شركة شل في نيجيريا، أوساغي أوكوبو.

بينما بلغ حجم الخسائر النقدية التي تكبدتها البلاد من إغلاق الخط طوال هذه المدة بما يقرب من 2.3 تريليون نايرا (3.5 مليار دولار أميركي)، وفقًا لتقرير لصحيفة «بانش» (punchng)، اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

وتبلغ سعة خط أنابيب «ترانس نيجر» قرابة 180 ألف برميل يوميًا، وهو الخط الرئيس الذي تمر منه صادرات خام بوني النيجيري الخفيف إلى محطة تصدير تنقله إلى فرنسا وهولندا وإسبانيا وبعض دول أميركا الجنوبية، مثل البرازيل والأرجنتين.

مبادلة النفط الخام بواردات البنزين

أدى تخريب خطوط الأنابيب وتزايد مستويات السرقة إلى إغلاق الآبار وإحجام المستثمرين، ما تسبّب في انخفاض إنتاج النفط الخام وقطع إمدادات الغاز وتعطل مصافي التكرير في نيجيريا، وتوقف توزيع المنتجات النفطية في جميع أنحاء البلاد.

واضطرت الحكومة إلى زيادة وارداتها من المشتقات النفطية مع تعطل مصافي التكرير في نيجيريا، بنسب تجاوزت 50% في بعض الشهور، كما حدث في شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2022، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

كما لجأت شركة النفط الوطنية النيجيرية إلى مقايضة النفط الخام بمشتريات البنزين مع تعطل مصافي التكرير المحلية خلال العام الماضي، وضعف قدرة الشركة على توفير النقد بالعملة الأجنبية.

وبلغ متوسط واردات الشركة شهريًا من البنزين قرابة 1.3 مليون طن (9.2 مليون برميل) خلال العام الماضي، تم مقايضتها بـ320 ألف برميل من النفط الخام، بحسب تقرير لوكالة بلومبرغ.

كما زادت واردات المنتجات النفطية عامة إلى 525 ألف برميل يوميًا خلال عام 2022، وفقًا لبيانات أوبك، بزيادة 7.6% عن واردات عام 2021، البالغة 488 ألف برميل يوميًا.

كيف اختفى البنزين من خريطة الإنتاج المحلي؟

كشفت بيانات أوبك المرصودة من وحدة أبحاث الطاقة، عن أن إنتاج نيجيريا من المنتجات النفطية لم يتجاوز 6 آلاف برميل يوميًا عام 2022، بزيادة 1000 برميل يوميًا عن بيانات عام 2021 البالغة 5 آلاف برميل يوميًا.

وتركز أغلب إنتاج نيجيريا الضعيف على المقطرات وزيت الوقود الثقيل بحجم إنتاج بلغ 2000 برميل يوميًا لكل منهما، ثم الكيروسين -وقود الطائرات- بنحو 1000 برميل يوميًا، ومنتجات أخرى بنحو 1000 برميل يوميًا.

بينما لم تنتج البلاد أي كميات من البنزين خلال أعوام 2022 و2021 و2020، رغم كونها أكبر منتج للنفط في أفريقيا، وفقًا لمفارقات البيانات الظاهرة بتقرير أوبك السنوي.

وتبدو أزمة إنتاج البنزين في نيجيريا ممتدة لأبعد من السنوات الـ3 الأخيرة، إذ كانت تنتج 9 آلاف برميل يوميًا في عام 2018، ثم انخفضت إلى 2000 برميل يوميًا عام 2019، إلى أن اختفى البنزين من خريطة الإنتاج الوطنية نهائيًا خلال السنوات التالية وحتى عام 2022.

كم يبلغ الطلب على الوقود في نيجيريا؟

تفسر البيانات سالفة الذكر، اعتماد البلاد شبه الكلي على وارداتها من المشتقات النفطية، لتلبية الطلب المحلي المتزايد لعدد سكان يتجاوز 214 مليون نسمة.

وارتفع الطلب على المنتجات النفطية في نيجيريا إلى 518 ألف برميل يوميًا خلال العام الماضي، بزيادة 4.7% عن عام

2021، الذي بلغ فيه الطلب 495 ألف برميل يوميًا.

وزاد الطلب على البنزين -أكبر المشتقات طلبًا- إلى 420 ألف برميل يوميًا عام 2022، بزيادة 7.8% عن مستوى الطلب البالغ 389 ألف برميل يوميًا عام 2021.

بينما انخفض الطلب على الكيروسين بنسبة 8.9% إلى 15 ألف برميل يوميًا عام 2022، مقارنة بـ17 ألف برميل يوميًا عام 2021، وهبط استهلاك القطرات بنسبة 12.2% إلى 71 ألف برميل يوميًا.

أما الطلب على زيت الوقود الثقيل فقد ارتفع بنسبة 38.3% إلى 3 آلاف برميل يوميًا مقارنة بمستوى عام 2021، تليها المنتجات الأخرى التي زاد الطلب عليها بنحو 54.2% إلى 10 آلاف برميل يوميًا.

وأسهم انخفاض صادرات نيجيريا من النفط الخام في زيادة ضغوط الاحتياطي النقدي الأجنبي في البلاد، مع ضعف إيرادات التصدير في وقت شديد الحساسية للعالم، إذ ارتفعت أسعار النفط والغاز بسبب الحرب الأوكرانية أضعافًا مضاعفة.

وأدى ذلك إلى ضياع فرصة استفادة نيجيريا من الحرب، وحشرها في زاوية المتضررين نتيجة زيادة استيراد احتياجاتها من البنزين والمشتقات النفطية بأسعار مضاعفة، ما اضطرها إلى التفكير في مبادلة المشتقات بالبنزين، لضعف قدرتها على السداد بالعملات الأجنبية، كما فعلت شركة النفط الوطنية النيجيرية المحتكرة لاستيراد البنزين منذ عام 2017، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وانخفضت صادرات نيجيريا من النفط الخام خلال العام الماضي بنسبة 12.8% إلى 1.38 مليون برميل يوميًا، مقارنة بمستوى 1.59 مليون برميل يوميًا خلال عام 2021، و1.87 مليون برميل يوميًا خلال 2020.

أزمة المصافي مزمنة منذ 13 عامًا

تعاني أكبر مصافي التكرير في نيجيريا أزمات مزمنة أفقدتها أغلب السعة التكريرية على مدار السنوات الـ10 الماضية، ما يعني أن أزمة المصافي النيجيرية أكبر من عام 2022 أو 2021.

وتعمل أكبر 3 مصافٍ في البلاد بأقل من خُمس طاقتها التكريرية الإجمالية خلال السنوات الـ10 السابقة لعام 2019، بحسب تقرير لموقع أرغوس ميديا (Argus Media) اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

وتعاني مصفاة بورت هاركوت، ومصفاة واري، من تدهور طاقتهما التكريرية بصورة قياسية منذ عام 2009، إلى جانب مصفاة مؤسسة النفط الوطنية النيجيرية «كادونا» التي تبلغ طاقتها التكريرية قرابة 110 آلاف برميل يوميًا.

واضطرت مصفاتا واري وكادونا إلى الإغلاق عام 2019، في حين أُغلقت مصفاة بورت هاركوت في عام 2020، مع تراجع الطاقة التكريرية إلى حد جعل تكلفة التشغيل أعلى من تكلفة الإغلاق بفارق كبير.

وتعمل شركات إيطالية وكورية على إعادة تأهيل أكبر مصافي التكرير في نيجيريا منذ سنوات، على أمل عودتها إلى العمل بطاقتها القصوى لإنقاذ البلاد من فاتورة استيراد المشتقات المتضخمة، إلا أن بعض الشركات تخلفت عن موعد التسليم أكثر من مرة، لا سيما شركة الهندسة الإيطالية «ماير تكنيمونت».

وتتولى الشركة الإيطالية إعادة تأهيل مصفاة بورت هاركوت النيجيرية، وفقًا لعقد موقع في أبريل/نيسان 2021، بقيمة 1.5 مليار دولار، إلا أنها تأخرت في تسليم المرحلة الأولى أكثر من 12 شهرًا.

وكان من المقرر افتتاح المرحلة الأولى من مشروع إعادة تأهيل مصفاة بورت هاركوت في أبريل/نيسان 2023، إلا أن تأخيرات الشركة الإيطالية المتكررة عطّلت افتتاحها أكثر من مرة.

ويطمح وزير النفط النيجيري الجديد هاينكن لوكبوبيري -تولى منصبه خلال أغسطس/آب الماضي- إلى افتتاح مصفاة بورت هاركوت خلال الشهر المقبل (ديسمبر/كانون الأول 2023)، تمهيدًا لتشغيل 4 مصافٍ أخرى بحلول نهاية 2024.

وتعوّل نيجيريا على مصفاة دانغوتي بسعة 650 ألف برميل يوميًا، التي افتتحها الرئيس النيجيري السابق محمد بخاري في 22 مايو/أيار 2023، لتخفيف حدة أزمة الوقود المزمنة في البلاد، مع توقعات بتشغيلها رسميًا العام المقبل (2024)، لكن هذا الموعد غير مؤكد حتى الآن.

قمة المناخ كوب 28 فرصة أمام الشرق الأوسط لتسريع خطط إزالة الكربون

أحمد عمار

الطاقة

تمثل قمة المناخ كوب 28 المقبلة في الإمارات (30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 13 ديسمبر/كانون الأول 2023) فرصة أمام منطقة الشرق الأوسط لجذب استثمارات جديدة تسرع من الخطط الحكومية في مجال تحول الطاقة لجعلها أكثر استدامة.

وتحتضن الشرق الأوسط ثروات طبيعية ضخمة تؤهلها لتأدية دور رئيس في إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الأهداف المناخية الإقليمية والعالمية التي تمثل فرصة أمام شركات المنطقة، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ومع ذلك، يرى تقرير حديث صادر عن شركة الأبحاث وود ماكنزي أن انخفاض أسعار الطاقة في الشرق الأوسط بفضل احتياطيات النفط والغاز الضخمة التي تمتلكها، لم تمثل حافزًا كبيرًا للانتقال إلى بدائل منخفضة الكربون، متوقعًا ارتفاع حصة الطاقة المتجددة بمزيج الطاقة للمنطقة إلى 15% فقط بحلول 2050.

وبحسب التقرير، لا تزال المواد الهيدروكربونية تسيطر على 97% من مزيج الطاقة في الشرق الأوسط؛ ما يجعل قمة المناخ كوب 28 فرصة أمام المنطقة لإعادة ترتيب خططها نحو تسريع إزالة الكربون.

الوقود الأحفوري في الشرق الأوسط

تؤكد وود ماكنزي أن الموارد الطبيعية الوفيرة من الوقود الأحفوري أو الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط، تمكّن دولها من تأدية دور رئيس في إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي.

وتشير إلى أن إزالة الكربون من محفظة صادرات دول المنطقة يمكن أن تساعدها على تحقيق تعهداتها الخاصة بالحياد الكربوني بحلول منتصف القرن الحالي، إلى جانب إمدادات العالم بموارد طاقة منخفضة الكربون.

وتسعى السعودية والإمارات نحو الريادة في مجال تحول الطاقة، من خلال تطبيق تقنية احتجاز الكربون وتخزينه واستعماله، وإنتاج الوقود منخفض الانبعاثات، مثل الهيدروجين والأمونيا والميثانول، وأيضًا إنتاج الحديد والأسمنت والألومنيوم الأخضر.

وفي السياق نفسه، تسعى الدول المستوردة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط نحو إيجاد بدائل منخفضة الكربون، في إطار تنويع إمداداتها من الطاقة للحد من مخاطر الاعتماد على النفط، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ومن بين محاولات الدول المستوردة، العمل على ضخ استثمارات في صناعة البتروكيماويات وإنتاج الهيدروجين وتنفيذ مشروعات لاحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، وهو ما تجلّى في إعلان عدة دول بالمنطقة خطتها لمشروعات الهيدروجين وتقنية احتجاز الكربون وتخزينه.

وترى وود ماكنزي أن قمة المناخ كوب 28 المقرر انعقادها تُعَد فرصة للإسراع من الخطط الحكومية عبر جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات تحول الطاقة وتحقيق مستقبل مستدام.

ومع ذلك، من المتوقع أن تظل انبعاثات الكربون لدول المنطقة بحلول عام 2050، عند مستوياتها الحالية البالغة 2 مليار طن، على أن تصل إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2065، وفق توقعات الحالة الأساسية لشركة وود ماكنزي.

توقعات الطاقة في الشرق الأوسط

تتوقّع وود ماكنزي ارتفاع نسبة الطاقة الشمسية والرياح في توليد الكهرباء بمنطقة الشرق الأوسط من 5% إلى 49% في ظل تضاعف الطلب على الكهرباء بحلول عام 2050، إلا أنه ذلك سيؤدي إلى تراجع انبعاثات قطاع الكهرباء بنسبة 16% فقط.

وفي مقابل ذلك، من المتوقع ارتفاع انبعاثات قطاعي الصناعة والنقل بنسبة 30% و13% على التوالي، مع النمو الاقتصادي والسكاني، وهو من أبرز التحديات التي تواجه وتحتاج لمناقشتها على هامش قمة المناخ كوب 28، وفق التقرير، الذي اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

ومن المتوقّع أن يصل انتشار السيارات الكهربائية في منطقة الشرق الأوسط إلى 6% فقط بحلول عام 2050، نتيجة نقص السياسات الداعمة في المنطقة وانخفاض تكلفة البنزين.

وتحتاج دول الشرق الأوسط إلى كهربة ونشر تقنيات جديدة في القطاع الصناعي، وكذلك كهربة 75% من أسطول النقل البري.

ويشير التقرير إلى أن معظم ثروات الشرق الأوسط تأتي من بيع الوقود الأحفوري؛ إذ تنتج المنطقة نحو ثلث إمدادات النفط عالميًا؛ ما يعني ضرورة تعزيز تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه في صناعة النفط والغاز.

وتمثل عائدات المواد الهيدروكربونية لبعض أكبر المنتجين في المنطقة ما بين 30 و60% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 80% من الصادرات، وفقًا لتقرير وود ماكنزي.

وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا وما يشهده الشرق الأوسط حاليًا من الحرب في قطاع غزة، إلى زيادة الاهتمام العالمي والتساؤل حول أمن الطاقة؛ إذ يتجه صناع السياسات في العالم بصورة تدريجية نحو الطاقة المتجددة بصفتها حلًا لمواجهة أي تهديدات لأمن الإمدادات.

وبالتوازي، تدرك الدول المعتمدة على النفط في الشرق الأوسط المخاطر المناخية التي تواجه العالم، وتتجه نحو تنفيذ استثمارات وإصلاحات لإزالة الكربون، دعمًا من أموال بيع النفط.

وتتنوع تلك الاستثمارات بين العمل على تخفيف الانبعاثات، وزيادة إنتاج البتروكيماويات وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، لتصديره إلى أوروبا وشمال شرق آسيا.

ورصد التقرير -الذي اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة- أن الدول التي تستثمر في الهيدروجين بمنطقة الشرق الأوسط، تعتمد -إلى حد كبير- على عائدات النفط.

ويأتي ذلك، في ظل إعلان أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية أهدافًا وحوافز تسهيل استيراد الوقود منخفض الانبعاثات، لتبرز منطقة الشرق الأوسط بوصفها موردًا محتملًا لها، إلى جانب الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

ماذا عن دور الغاز؟

يؤدي الغاز دورًا أساسيًا في تحول الطاقة، خصوصًا بقطاع توليد الكهرباء، إلى جانب اعتباره مادة خامًا لإنتاج الهيدروجين الأزرق.

ومثّلت مخاوف أمن الطاقة دافعًا لتسريع نمو تجارة الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط، مع تنافس الأسواق على استيراد ذلك الوقود لسد فجوة العرض.

كما اتجهت دول المنطقة المنتجة للغاز إلى زيادة قدرات إنتاجه والعمل على استكشاف المزيد من الحقول الجديدة، وهو ما تشهده -على سبيل المثال- قطر والإمارات والسعودية.

وترى وود ماكنزي أنه بحلول عام 2050، تحتاج معظم محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز إلى تجهيزها بتقنية احتجاز الكربون وتخزينه أو استعمال الوقود منخفض الكربون لدعم شبكة الطاقة المتجددة.

أوابك تنظم مؤتمر الطاقة العربي بحضور رفيع المستوى.. (تفاصيل الجلسات)

أحمد بدر

الطاقة

تستعد منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «أوابك» لتنظيم مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، والذي تستضيفه -هذا العام- دولة قطر، ويُعقَد في المدة من 11 إلى 12 ديسمبر/كانون الأول المقبل (2023).

ويشارك في النسخة الجديدة من المؤتمر، التي تأتي تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي»، عدد من الوزراء والمسؤولين المختصين بالطاقة في الدول العربية، تحت رعاية أمير دولة قطر تميم بن حمد، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ومن المقرر أن يناقش مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر عددًا من الملفات المهمة على مدار يومين، في مقدّمتها التطورات الدولية في أسواق الطاقة العالمية وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي، بجانب موضوعات تتعلق بالطاقة والبيئة والاستدامة، وفق ما جاء في بيان نشره الموقع الإلكتروني للمنظمة.

مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر

يُعقَد مؤتمر الطاقة العربي بنسخته الثانية عشرة، في دولة قطر على مدار يومين، هما 11 و12 ديسمبر/كانون الأول المقبل، إذ من المقرر افتتاحه بكلمة من وزير الطاقة القطري، رئيس المؤتمر المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وكلمة من الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

ويرأس وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز الجلسة الأولى للمؤتمر، التي ستُعقَد بعنوان «التطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي»، والتي من المقرر أن يتحدث فيها وزير البترول المصري المهندس طارق الملا، ووزير النفط الليبي محمد عون، ووزير الطاقة القطري سعد بن شريدة الكعبي.

وتأتي الجلسة الوزارية الثانية، ضمن فعاليات مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، بعنوان «الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة»، برئاسة وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، ويتحدث خلالها وزير النفط والبيئة البحريني الدكتور محمد مبارك بن دينه، ووزير النفط الكويتي سعد حمد البراك، ووزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المغربية ليلى بنعلي، وأمين عام منظمة منتجي البترول الأفارقة «آبو» (APOO).

جلسات مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر

في بداية فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر، يرأس وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب الجلسة الفنية الأولى بعنوان «مصادر الطاقة في الدول العربية والعالم»، الذي يناقش عددًا من الأوراق البحثية، منها «النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية والعالم» تقدّمها منظمة أوابك، و«مستقبل الطاقة النووية في الدول العربية» يقدّمها المدير العام للهيئة العربية

للطاقة الذرية (IAEA).

وخلال الجلسة الفنية الثانية، يناقش مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر موضوع «الصناعات البترولية اللاحقة عربيًا وعالميًا»، من خلال عدد من الأوراق البحثية، منها: «صناعة تكرير النفط: التحديات والآفاق المستقبلية»، و«صناعات البتروكيماويات عربيًا وعالميًا» ويقدّمها الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» الدكتور عبدالوهاب السعدون.

وتشمل أوراق اليوم الثاني ورقة بعنوان «تطورات صناعة الغاز الطبيعي» تقدّمها شركة قطر للطاقة، و«الهيدروجين ودوره المستقبلي في صناعة الطاقة» تقدّمها أوابك، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتشهد الجلسة الفنية الثالثة التي ستُعقد بعنوان «إدارة الطلب على الطاقة في الدول العربية»، مناقشة 4 أوراق بحثية، وهي: «توقعات الطلب على الطاقة في الدول العربية حتى عام 2045» تقدّمها منظمة أوابك، و«الاستثمارات اللازمة لتطوير قطاع الطاقة في الدول العربية» تقدمها شركة «أبيكورب».

كما تناقش الجلسة ورقة بعنوان «الانتقال نحو الاقتصاد الدائري للكربون» يقدّمها الأستاذ بجامعة الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية ماجد السويلم، و«دور قطاع توليد الطاقة الكهربائية في تحقيق الاستدامة وأمن الطاقة» يقدمها ممثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الدكتور محمد فرحات.

وتناقش الجلسة الفنية الرابعة، بعنوان «التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على قطاع الطاقة»، ومقررها خبير الغاز والهيدروجين في منظمة أوابك المهندس وائل حامد عبدالمعطي، 4 أوراق بحثية، الأولى هي «دور الابتكار التكنولوجي والتقنيات منخفضة الكربون في تسريع تحول الطاقة» يقدمها نائب الرئيس والمدير الإقليمي لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في شركة توبسو (TOPSOE) المهندس ياسر غياتي.

والورقة الثانية بعنوان «التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على إمدادات النفط والغاز» يقدّمها مدير هندسة العمليات في شركة «شيفرون لوموس» (Chevron Lummus) محمد علاوي، والورقة الثالثة بعنوان «تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها في قطاع النفط والغاز» تقدمها ممثلة مؤسسة البترول الكويتية سارة البنيان، والرابعة بعنوان «تطبيقات تقنيات احتجاز وتخزين الكربون في صناعة النفط».

رعاية قطرية للمؤتمر الثاني عشر

بدأت الترتيبات لاستضافة قطر للنسخة الـ12 من مؤتمر الطاقة العربي، والتي جاءت بدعوة من وزير الطاقة القطري المهندس سعد بن شريدة الكعبي، إذ التقى الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول أوابك المهندس جمال اللوغاني، وممثل قطر في المنظمة مشعل بن جبر آل ثاني، في شهر مارس/آذار الماضي 2023.

وخلال اللقاء، تناقش المجتمعون حول الإعداد والتحضير للنسخة الجديدة من المؤتمر، وآخر الخطوات المتخذة بشأن التحضيرات، ومناقشة الخطوات المزمع اتخاذها، إذ أبدى الكعبي حرصه على نجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه، وذلك بالتعاون بين أوابك وقطر، لإظهار هذا الحدث بالشكل الملائم، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وكانت فكرة مؤتمر الطاقة العربي قد بدأت بقرار من مجلس وزراء منظمة أوابك، في مايو/أيار 1977، بهدف إيجاد إطار مؤسسي للأفكار والتصورات العربية بشأن قضايا النفط والطاقة، للتوصل إلى رؤى توافقية، بجانب التعرف على الأبعاد العالمية للطاقة وآثارها في الدول العربية.

يشار إلى أن دولة قطر كانت قد استضافت النسخة الثانية من مؤتمر الطاقة العربي في عام 1982، كما استضافت دورته التاسعة أيضًا، والتي عُقِدت عام 2010، وهما النسختان اللتان تكللتا بالنجاح، وفق ما ذكر الموقع الإلكتروني لمنظمة أوابك.

شكراً